أسيل: تأخر بيانات الحكومة عطّل إنجاز تقارير حقوق المرأة

أكدت مقررة لجنة المرأة النائبة د.اسيل العوضي ان اللجنة ستلتزم بتقديم حزمة تعديلات على القوانين القائمة لمعالجة وضع المرأة في مختلف المجالات، مشيرة الى ان اللجنة تعتزم دعوة النواب الى اجتماع للاستماع الى ملاحظاتهم قبل طباعة التقرير النهائي الذي سيرفع الى المجلس قبل جلسة 25 مايو المقبل. وقالت د.العوضي في تصريح للصحافيين عقب الجلسة امس ان ارجاع التقارير الى لجنة المرأة يرجع الى الرغبة في اكمال جميع المتطلبات المتعلقة بالمرأة خصوصا ان اللجنة لم تنجز سوى ثلاثة تقارير من اصل خمسة اعدتها بشأن الحقوق المدنية للمرأة. وأشارت الى ان تأخر الحكومة في تقديم بياناتها حول الكلفة المالية للقانون هو سبب عدم انجاز جميع التقارير، موضحة ان الحكومة وعدت بأن تقدم الكلفة المالية للقانون قبل نهاية الشهر الجاري. وأوضحت ان ادخال تعديلات على التشريعات القائمة من دون ان يكون هناك قانون واحد خطوة اتبعناها بناء على آراء الخبراء وتجارب الدول الاخرى، مستغربة عقد مقارنة بين حقوق المرأة وقانون المعاقين. وذكرت ان المقارنة بين القانونين خاطئة جدا كون المعاق انسانا لا يستطيع تلبية احتياجاته ويحتاج للمساعدة.

مجلس الأمة وافق على المداولة الأولى لتنفيذ محطات الطاقة وتحلية المياه بالإجماع وأجّل "الثانية" لتقديم التعديلات النيابية والحكومية

«حقوق المرأة».. إلى اللجنة المختصة مجدداً

حسين الرمضان ـ سامح عبدالحفيظ

وافق مجلس الأمة في جلسته العادية امس على عدد من الاتفاقيات الاقتصادية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة الكويت وحكومات دول عربية وأجنبية في مداولتيها الاولى والثانية.

ووافق المجلس في المداولة الاولى على اتفاقيتين بين حكومة الكويت والجمهورية اليمنية أولاهما لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى رأس المال فيما اختصت الأخرى بتشجيع الاستثمارات بين البلدين والحماية المتبادلة لها، وأجل المداولة الثانية نتيجة لاعتراض عدد من النواب على مواقف اليمن الرسمية تجاه قضايا الكويت في المحافل الدولية.

ووافق المجلس كذلك في المداولة الأولى على الاقتراح بقانون في شأن تأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه. وكلف المجلس ديوان المحاسبة الفحص والتدقيق في عدد من المناقصات لتنفيذ مشاريع إسكانية من قبل مؤسسة الرعاية السكنية ودراسة أسباب جعل بعض المناقصات محددة بشركات عالمية محلية وحرمان الشركات الأخرى المؤهلة من قبل المؤسسة محلية كانت أو أجنبية مع توضيح السلطة التي رخصت بهذا القصر وما اذا كانت لجنة المناقصات المؤقتة بالمؤسسة او مجلس ادارة المؤسسة او رئيس مجلس الإدارة والأسانيد القانونية التي استندت إليها السلطة التي رخصت بذلك.

ويقضي الاقتراح المذكور ان يقوم ديوان المحاسبة بدراسة أسباب انخفاض مدة تقديم العطاءات في المناقصات الـ4 التي تم طرحها خلال الفترة بين يناير وفبراير 2010 عن مثيلاتها في المناقصات السابق طرحها قبل هذه الفترة ودارسة آلية تأهيل الشركات لدى المؤسسة للوقوف على سلامة وكفاءة ضوابط وقواعد التأهيل.

ووافق المجلس على اقتراح آخر يقضي بأن تقدم لجنة شؤون المرأة البرلمانية تقريرا متكاملا عن القانون في شأن الحقوق المدنية والاجتماعية للمرأة على ان يعرض التقرير في جلسة 25 مايو المقبل. كما رفض المجلس في جلسته أمس طلب النيابة العامة رفع الحصانة البرلمانية عن النواب خالد العدوة ود.محمد الحويلة والصيفي مبارك الصيفي في قضايا انتخابات فرعية. وجاءت نتيجة التصويت على تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بموافقة 23 عضوا من أصل الحضور وعددهم 47 عضوا بينما رفضه 23 عضوا وامتنع عضو واحد عن التصويت. وفيما يلي التفاصيل:

الرئيس جاسم الخرافي محاطا بالنواب على المنصة بينما تحاول النائبات الـ 4 التوصل إلى صيغة توافقية حول قانون حقوق المرأة

أحمد السعدون في حديث مع د.معصومة المبارك ود.رولا دشتي ود.سلوى الجسار ود.اسيل العوضي

افتتح رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي جلسة أمس الساعة الـ 9,30، وبعد تلاوة اسماء المعتذرين تم التصديق على المضبطة من دون ملاحظات.

بند الأسئلة

انتقل المجلس لمناقشة بند الاسئلة.

د.ضيف الله أبورمية يعلق على اجابة وزير الدفاع بشأن طائرات هوك: نشتكي دائما من الاجابات الناقصة والمبتورة بحجة ان المعلومات تؤثر على البلد، وبحجة المساس بالأمن الوطني، ولكن تفاجأنا ان الاجابة على صفحات الجرائد من آمر القوية الجوية الذي تحدث في مؤتمر صحافي وقال ان هذه الطائرات موجودة، وجاوب على صفحات الجرائد والوزير حجب الاجابة بحجة انها تمس الأمن الوطني، فمن نصدق، الوزير أم آمر القوة الجوية؟ ونقول للوزير ماذا يحدث في وزارتك؟ هل هذه أسرار عسكرية؟ واذا كانت كذلك ما هو الاجراء الذي اتخذته ضد آمر القوة الجوية الذي نشرها في الصحف؟ واضح ان الوزير لا يريد الاجابة، ولكن آمر القوة الجوية فضحه ونرفض السرية لأنها معلومات عادية ونرفض المعلومات التي قدمها ولا تتحجج بالامور الدستورية.

جاسم الخرافي: أرجو من اعضاء «التشريعية» انجاز تقرير رفع الحصانة، لأن هذا هو اليوم الاخير.

حسين الحريتي: سيكون البند جاهزا بعد قليل.

سالم النملان متحدثا عن اجابة وزير الاعلام بشأن النقل التلفزيوني اثناء الانتخابات: كان ترتيبي اثناء انتخابات 2009 يتراوح بين الـ8 و15 في النقل التلفزيوني، اما مناديبي فكان ترتيبي يتراوح بين الاول والـ 5.

الشيخ احمد العبدالله: كنت أتابع الانتخابات والاسماء ترتفع وتنزل، وكان المندوبون في اللجان الانتخابية يعلنون نتائج غير رسمية وبناء على ذلك رددنا على السؤال.

سالم النملان: الاجابة لم تكن واضحة وسأوجه اسئلة تفصيلية بهذا الشأن.

الشيخ أحمد العبدالله: الحق لكل نائب ان يسأل وكانت الاجابة في اغسطس الماضي وأرجو ان تكون الاسئلة واضحة ومحددة.

علي الراشد ردا على اجابة وزير النفط بشأن وجود اللائحة في مؤسسة البترول: سؤالي عن الموظفين المنتدبين رسميا الى مجلس الامة. وهناك ترقيات «تروح عليهم» لأنهم يعملون في مجلس الامة ويحصلون على تقييم لا حكم عليه! وأتمنى من الوزير انصافهم.

د.علي العمير: سؤالي هو عن ممارسة الحكومة في أراض تملكها ولكن يتم استغلالها بشكل سيئ، وسألت عن بعض الاراضي في الشويخ وميناء عبدالله، وأتت الاجابات مبتورة بشأن مؤسسة الموانئ الكويتية، وهناك عقد أبرم مع احدى شركات النقل لاستغلال مساحة مليون متر مربع، ويتم استغلالها بشكل غير قانوني، لأن الترخيص للتخزين واستغلت بشكل آخر، وتستغل بقيمة ايجارية منخفضة.

د.محمد البصيري: مؤسسة الموانئ لديها مساحات غير مستغلة، ولكن هناك تشابك مع بعض المؤسسات الحكومية الاخرى، فهناك تشابك مع الدفاع ومع المالية، لذلك أيدينا مغلولة، ونقوم حاليا بحصر الاراضي التي تقع تحت سيطرة المؤسسة لطرحها في مزايدة لتأجير الاراضي، وهناك أراض في المنطقة الحرة ونقوم حاليا بحصرها لاستغلالها الاستغلال الامثل.

د.علي العمير: رد الوزير غير مقنع، المؤسسة لا تستفيد من الاراضي التي لديها وتقوم بتأجيرها لشركات تستغلها لغير الغرض المخصص لها، وأصبح الأمر تجارة وينتفع منها تجار بالباطن.

عادل الصرعاوي: كلام العمير خطير يفترض ان تعيه الحكومة، وتاريخ مؤسسة الموانئ حافل بالتجاوزات، لا نريد حكومة داخل حكومة.

د.معصومة المبارك ترد على اجابة وزير المواصلات بشأن البريد: اذا تعطل البريد تتعطل مصالح البلاد والعباد، وكان هناك فكرة شراء جهاز قيمته مليوني دينار ويفرز 30 ألف رسالة، ولكن للاسف هذا الجهاز لم يستخدم وتم تجاهله، وسألت وزير المواصلات، ولكن الاجابة غير واضحة، وتقارير ديوان المحاسبة تتناول سنويا هذا الامر، وكان يفترض ان يخدم جهاز الفرز الآلي منطقة الخليج برمتها.

د.محمد البصيري: فعلا اشترينا الجهاز عام 1999 واستخدم لمدة سنتين، وتم شراؤه من ايطاليا، ولكن صيانته لا تتم الا من نفس الشركة وهو منذ 9 سنوات مهمل. وكل لجان التحقيق توصلت الى ان اعادة تشغيله مكلفة جدا، والتوجه العام الآن هو خصخصة البريد، والآن الوزارة تعاقدت مع احدى الشركات لتوزيع البريد.

د.معصومة المبارك: موضوع البريد طويل الامد، ونتمنى ألا يفشل نظام الـ «B.O.T» وان تتم دراسة الأمر جيدا ونريد آلية لتعجيل سرعة المشاريع ونريد تقليص الدورة المستندية.

مبارك الوعلان: ردا على اجابة الروضان بشأن شكوى الموظف مبارك: تبادل الاتهامات امر مخجل، يفترض ان نكون قدوة لذلك وجهت سؤالا حينما اتهمت ولكن كان هناك اتهام من نسج الخيال من زميل لنا اتهمنا من خلال شاشات التلفزيون وكانت اتهاماته جزافا.

عبدالرحمن العنجري ردا على اجابة وزيري الدولة والاشغال حول تجاوزات الدائري السابع: هذا سؤال وجهته في بداية دور الانعقاد الاول واشكر وزير الاشغال على اجابته الوافية، ومخالفات الدائري السابع ذكرت في تقرير ديوان المحاسبة وبعض الشركات استولت بوضع اليد وتحولت سكنا للعمال دون

البقية ص 7

الخرينج: نطالب الساير بإعادة النظر في لجنة العلاج بالخارج

الصرعاوي: تاريخ مؤسسة الموانئ الكويتية حافل بالتجاوزات

معصومة: نطالب بتقليص الدورة المستندية في قطاع البريد

العدوة: ترجمنا الوحدة الوطنية بدمائنا و«الفرعيات» يفتقر إلى العدالة

الحريتي: رئيس الحكومة تفهم معاناة المواطنين في السالمية

نقل النائب حسين الحريتي عن سمو رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد تفهمه الكبير لمعاناة المواطنين القاطنين في منطقة السالمية، مؤكدا ان سموه طمأن نواب الدائرة الأولى الذين التقوه على هامش الجلسة أمس بأنه سيتابع هذا الموضوع مع وزير البلدية د.فاضل صفر. واعرب الحريتي عن ثقته بتوصل سمو رئيس الوزراء الى حل سريع لمشكلة السالمية، مشيرا الى ان سموه استمع من النواب الى شرح واف يستوجب اعادة تنظيم هذه المنطقة، وحسم المعاناة الممتدة منذ سنوات. وبين الحريتي انه سلم سمو الرئيس صورة من موافقة المجلس البلدي بجلسته الأخيرة على اعادة تنظيم المنطقة بين استثماري واستملاك، وأوضح ان هذه المشكلة المزمنة تهم شريحة ليست بالقليلة من المواطنين الذين نسعى جميعا في السلطتين التشريعية والتنفيذية الى إقرار كل ما يحقق مصالحهم ومعالجة كل ما من شأنه تعكير صفو حياتهم.

عبدالصمد: عرضنا على المحمد تنظيم «السالمية»

صرح النائب عدنان عبدالصمد بأن اجتماع نواب الدائرة الاولى مع سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد كان بخصوص تنظيم منطقة السالمية الذي اعتمده المجلس البلدي بهدف حل المشاكل المزمنة لأهالي المنطقة التي مضى عليها زمن طويل دون اتخاذ قرار حاسم.

وقد عرض الاعضاء معاناة الاهالي على سمو الرئيس الذي ابدى كل تفهم واهتمام بالموضوع ووعد بالايعاز لوزير البلدية بالاسراع في حل تلك المشكلة، واكد عبدالصمد ان النواب عرضوا كثيرا من المبررات التي تستدعي حسم الموضوع، لاسيما ان اهالي المنطقة قد ضاقوا ذرعا ووجود تلك المنطقة على ما هي عليه يعتبر امرا شاذا وعلاجها هو اولا من مصلحة الدولة وثانيا من مصلحة المواطنين، وقال: متفائل جدا هذه المرة بحل هذه المشكلة، لخاصة ان وزير البلدية متفهم ايضا ولديه حماس لحل الموضوع سواء ما يخص منطقة السالمية او ما يخص المناطق الاخرى كخيطان وجليب الشيوخ وغيرها التي تعاني من نفس المشاكل، ونأمل ان نبشر اهالي المنطقة بأخبار سارة قريبا ان شاء الله.

النملان يسأل عن متابعة الحفلات في مدارس وزارة التربية

وجه النائب سالم النملان سؤالا لوزيرة التربية ووزيرة التعليم العالي د.موضي الحمود جاء فيه ان ما حدث في ثانوية عواطف العذبي الصباح خلال حفل لتكريم الطالبات وادخال احد الرجال دون إخبار الطالبات عن دخول هذا الشخص اثناء الحفلة وبشكل مفاجئ بعد أن منع أولياء الامور من حضور الحفل، بحجة انها نسائية ويمنع حضور الرجال، ما اضطر بعض الطالبات للخروج من الحفل بسبب عدم احترام المدرسة لحرمة خلوتهن، لا يليق بسمعة المؤسسة التربوية، كما تتنافى مع مبادئ الدين الاسلامي الحنيف والعادات والتقاليد التي جبل عليها المجتمع الكويتي المحافظ، وكان يفترض من مديرة المدرسة الحفاظ على بناتنا لأنهن أمانة في عنقها وذهابهن للمدرسة من اجل الاخلاق والتربية والتعليم وليس للسماح للآخرين بالدخول عليهن. وقال: وبناء على التصريح الصحافي الذي اكدت فيه د.ميمونة الصباح انه كان برفقتها الشيخ دعيج دعيج الصباح بناء على دعوتها الشخصية له، وما قيل في التصريح الصحافي انها ليست اول مرة يحضر فيها رجل حفل تكريم طالبات، وانني اتساءل: هل تم التحقيق مع مديرة مدرسة ثانوية عواطف العذبي الصباح، اذا كانت الاجابة بنعم فيرجى تزويدي بنسخة من التحقيق، واذا كانت الاجابة بالنفي فلماذا لم يتم التحقيق معها؟ وما دور منطقة الاحمدي التعليمية وما الاجراءات التي اتخذتها المنطقة في هذا الشأن؟ وهل هناك قرارات استثناء من قبل وزارة التربية لبعض الاشخاص لحضور حفلات تكريم الطالبات، اذا كانت الاجابة بنعم، فيرجى تزويدي بالاسماء المستثناة لحضور حفل تكريم الطالبات، وهل هناك لجان من قبل وزارة التربية تتابع هذه الحفلات، اذا كانت الاجابة بنعم، فيرجى تزويدي بنسخة من تقرير هذه اللجنة عن الحفل المقام في ثانوية عواطف العذبي الصباح، واذا كانت الاجابة بالنفي، فلماذا لم تقم وزارة التربية بإعداد مثل هذه اللجان؟

الحربش: ليتحمل رئيس الحكومة مسؤولية تأخر إصدار شهادات ميلاد لـ 2500 كويتي

شدد النائب د.جمعان الحربش على ضرورة ان يتحمل رئيس مجلس الوزراء والوزراء المعنيون مسؤولياتهم الكاملة لتأخرهم في حل معاناة ما يقارب 2500 حالة من ابناء الكويت وبصورة سريعة رغم تكرار المناشدات والمطالبات بضرورة عدم حرمانهم من حقوقهم الدستورية بحجة انهم ولدوا من امهات من فئة «غير محددي الجنسية»، مؤكدا على انه لا يمكن السكوت او قبول نواب الامة لظاهرة او فئة جديدة من ابناء الشعب الكويتي تكون بلا هوية او تعليم او صحة، تحت نظر وتجاهل الحكومة المتعمد لقضية طارئة ومفاجئة ذات بعد انساني واضح محذرا في الوقت ذاته من تكرار الاخطاء الحكومية المتكررة في عجزها عن حل العديد من المشاكل التي كانت تتطلب قرارات بسيطة فقط، والآن اصبحت ظواهر اجتماعية خطيرة يصعب ايجاد الحلول المناسبة لها والشواهد على ذلك كثيرة.

وحذر د.الحربش من ظهور شريحة جديدة من الكويتيين بلا حقوق انسانية من خلال تعطيل منح شهادات الميلاد واصدار الاوراق الرسمية لهذه الشريحة من ابناء الكويتيين، مشيرا الى ان كل من شارك في إصدار هذا القرار الجائر وجميع المسؤولين الذين اعتمدوه والوزراء المعنيين الذين يتجاهلون بحث ومناقشة ذلك القرار اللا انساني بحق جزء من اطفال الكويت وجزء من شباب المستقبل سيتحملون عواقب قرارهم اذا استمروا في تمسكهم وتعنتهم بتنفيذ هذا القرار الظالم وغير الانساني.

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٠١٠/٥/١٧م - قاعة ٤٨ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٠٩/١٦٣ بيوع/١.

المرفوعة من: ١ - فلاح مبارك سعود الحجرف.

ضد: ١ - موضي علي عامر العجمي. ٢ - شحته مبارك سعود شلاش الحجرف ٣ - طلال مبارك سعود شلاش الحجرف ٤ - منصور مبارك سعود شلاش الحجرف ٥ - معالي مبارك سعود شلاش الحجرف ٦ - نايفه مبارك سعود شلاش الحجرف ٧ - جهيرة خالد محمد المقلم ٨ - نايف مبارك سعود شلاش الحجرف ٩ - نواف مبارك سعود شلاش الحجرف ١٠ - مشعل مبارك سعود شلاش الحجرف ١١ - سعود مبارك سعود شلاش الحجرف ١٢ - حجرف مبارك سعود شلاش الحجرف ١٣ - العنود مبارك سعود شلاش الحجرف ١٤ - صيته مبارك سعود شلاش الحجرف ١٥ - حزام مبارك سعود شلاش الحجرف ١٦ - خالد مبارك سعود شلاش الحجرف ١٧ - حصة مبارك سعود شلاش الحجرف ١٨ - هيف مبارك سعود شلاش الحجرف ١٩ - شيخة مبارك سعود شلاش الحجرف ٢٠ - مدير عام الهيئة العامة لشؤون القصر بصفته الوصي على الأبنة (أبرار) قاصر المرحوم/ مبارك سعود شلاش الحجرف

أولاً: أوصاف العقار:

يقع العقار بمنطقة الجهراء القصر قطعة ٣ شارع سعيد بن جبير ونصر بن سيار منزل ٤٢ - ٤٤ قسيمة ٤١٢ ومساحته ١٥٠٠ م٢ والموصوف بالوثيقة رقم ١٩٩٥/٢٣٨١١. العقار عبارة عن منزلين متجاورين متلاحقين كل عقار مكون من سرداب + ٣ أدوار + ملحق العقار مكسي بالحجر الأردني والتكييف مركزي واحد العقارين به ديوانية كبيرة. السرداب: صالات + ٤ غرف + حمامين. الدور الأول: ٥ غرف + حمامين + مطبخ + صالة. الدور الثاني والثالث: كل منهما مكون من ٥ غرف + حمامين + مطبخ + صالة. الملحق: ٣ غرف + حمامين + مطبخ..

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بثمن أساسي قدره ٧٢٠٠٠٠ د.ك «سبعمائة وعشرون ألف دينار كويتي». ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل إما نقداً أو بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فان لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: في حالة إيداع من اعتمد عطاءه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.

خامساً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

سادساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم احد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولايعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سابعاً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

ثامناً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسؤولية.

تاسعاً: يقر الراسي عليه المزاد انه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه: ١ - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.

٢ - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.

٣ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على انه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

ملحوظة هامة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

السعدون: سنقرّ قوانين إنشاء شركات المدن السكانية والعمالية قريباً
الدقباسي: موقفنا ثابت ولن يتغير تجاه الأنظمة المساندة للاحتلال

النائب الأول ووزير الدفاع الشيخ جابر المبارك في حديث مع علي الدقباسي

خالد السلطان ومحمد هايف يتابعان حديثا بين د.رولا دشتي ود.فيصل المسلم ود.جمعان الحربش

سمو رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد محييا اعضاء المجلس قبيل بدء الجلسة

سيد حسين القلاف يتبادل الحديث الباسم مع مرزوق الغانم وخالد العدوة

البراك: مندوب اليمن كان يرفض أي قرار لتحرير الكويت
الغانم: الاتفاقيات لمصلحة الكويت وإذا رفضناها فسندفع ضرائب
السلطان: لنتجاوز المواقف السيئة من أجل مصلحة الكويت
مزيد: يجب التفريق بين هذه الاتفاقيات ومواقف الأنظمة

تتمة المنشور ص 6

ترخيص! والحكومة رفعت قضايا وصدر حكم الاستئناف بتأييد الحكم اما التمييز فقد صدر ضد حكم الاستئناف ونتحدث عن 66 مليون دينار، واحدى الشركات دفعت المبالغ كاملة ولكن هناك 4 شركات لم تدفع واحدى الشركات عليها 35 مليون دينار في قضية واحدة وشركة اخرى عليها 8 ملايين دينار، فهل وكلت الاشغال وزارة المالية لتجديد الدعوى القضائية؟

مبارك الخرينج بشأن العلاج في الخارج: وصلتني اجابة وزير الصحة ورددت عليه بأن الاجابة غير كافية، وقلت له في زيارة لمكتبه ان الاجابة لم تصل وأنا طلبت منه عدد المرضى في كل محافظة.

طلبت عدد الحالات التي تمت الموافقة عليها من قبل اللجان المختصة فيما يتعلق بالعلاج بالخارج فاللجنة العليا هي التي تتحكم في عباد الله فهي لها الحق في ان توافق على سفر هذا المريض او لا وهذا لا يمنع النقد البناء فهناك حالات سرطان واللجنة المختصة توافق على سفرها ولكن اللجنة العليا ترفض ارسال حالات السرطان، اتمنى من الوزير ان يجيب عن اسئلتي لان الاجابة ناقصة واعتبر سؤالي قائما.

وزير الصحة د.هلال الساير: المشكلة ان بعض النواب يذهبون الى اللجان ويضغطون على اللجان لارسال حالاتهم الى الخارج ولهذا وضعنا لجنة عليا لبحث الحالات وهل هناك ضغط من النواب ام لا؟

وأكثر الذين ذهبوا الى العلاج بالخارج من منطقة النائب الخرينج واذا ارسلنا كل حالات السرطان الى الخارج فمعنى ذلك انه لا توجد خبرة لدينا في هذه الحالة، كما انها ليست حجة بارسال كل حالات السرطان الى الخارج.

مبارك الخرينج: الاجابة التي وصلتني غير التي تكلمت عنها الآن، رد الوزير حجة عليكم وليست لكم فهل اذا ذهب عضو او عضوان للضغط على اللجنة معناه ان كل النواب ذهبوا وضغطوا على اللجنة ولكن اين دور اللجنة؟ ولماذا ترفض ارسال الحالات الحرجة.

وكيف يبدي الطبيب رأيه في تخصص لا يعرفه وأتمنى من الوزير اعادة النظر في هذه اللجنة وان يراعي ظروف مرضى السرطان الذي تفشى في البلد فمستشفى مكي جمعة لا يستطيع المريض ان يجد سريرا، وثقتي فيك ايها الوزير كبيرة «ان كنت تدري فتلك مصيبة وان كنت لا تدري فالمصيبة اكبر» لماذا التمييز بين المرضى؟

جمعان الحربش (نظام): قدمنا مجموعة من الطلبات أتمنى التصويت عليها منها الحقوق المدنية للمرأة ارجو اعادته للجنة وادراجه على جلسة 2010/5/25.

العنجري: المفروض من الوزير فاضل صفر ان يرد لانه كان موجودا اثناء التعقيب على اسئلتي.

وتلا الامين العام اقتراحا بطلب اعادة تقارير لجنة المرأة الثامن والتاسع والعاشر على ان تعرض في تقرير واحد متكامل في جلسة 2010/5/25 ويكون التصويت عليه نداء بالاسم.

الصرعاوي: وردت فقرة وهي «تعاد هذه التقارير الثلاثة ويعاد في قانون واحد» وسنجد انفسنا امام تجربة فريدة وهي ان نأخذ مواد من اكثر من قانون ونضعها في قانون واحد وهذا م ا قالته اللجنة التشريعية واتمنى ان تؤخذ في الاعتبار قضية التكلفة المالية، كما ان بعض الجهات المعنية لم تستدع كوزارة التربية وديوان الخدمة المدنية.

الخرافي: أرجو أن يحال الموضوع للجنة لاستدعاء كل النواب الراغبين في الحضور وأخذ ملاحظات النواب.

وليد الطبطبائي: قبل أسابيع أقررنا قانونا لذوي الإعاقة عن وضع المعاقين في التعليم والصحة والإسكان والمرافق العامة والإقامة والتأمينات وصدر بإجماع المجلس فكيف نعترض الآن على قانون المرأة؟

وجرى التصويت نداء بالاسم وجاءت النتيجة كالتالي:

موافقة 45، عدم موافقة 4، امتناع 0، حضور 49.

موافقة على الطلب ويحال الى اللجنة.

وتلا الأمين العام اقتراحا آخر بشأن اعطاء قانون مكافحة الفساد والذمة المالية الأولوية وتقديم تقريريهما لمناقشتهما في جلسة 2010/5/11 بعد الرسائل، على ان يتم النداء بالاسم.

عادل الصرعاوي: هذا معناه تخصيص جلسة ونحن في لجنة الأولويات خصصنا جلسات وجداول فما مصير هذين القانونين؟ وأتمنى ان يحال الى الأولويات لتحديدها بالاضافة الى قانون الخصخصة والخطة السنوية.

فيصل المسلم: التقارير مدرجة على الجدول، ولجنة الأولويات حددت جلسات لهذين القانونين ويجب ان تحسم هذه القرارات من المجلس.

الخرافي: سأطرح الاقتراح كما جاء وإذا رفض سأحيله الى لجنة الأولويات لوضع القانون على جدول الأولويات.

صالح الملا: بعد فترة سنكون أمام قانون مفصلي وهو الخصخصة والآراء المعارضة للقانون تطالب بإقرار قوانين أخرى لضمان مبدأ الشفافية والعدالة فلا يمكن إهمال تلك القوانين مثل الاحتكار وحماية المستهلك والضريبة.

وجرى التصويت على الاقتراح نداء بالاسم وكانت النتيجة كالتالي:

حضور 42، موافقة 31، عدم موافقة 9، امتناع 2.

جاسم الخرافي: موافقة على ادراجه في الجلسة 5/11.

هناك اقتراح آخر.

وتلا الامين العام اقتراحا آخر بشأن تكليف ديوان المحاسبة بالفحص والتحقيق في مناقصات الرعاية السكنية من حيث دراسة أسباب جعل المناقصات محددة على 9 شركات عالمية وحرمان الشركات الاخرى المؤهلة من قبل المؤسسة مع توضيح السلطة المرخصة لهذا الامر، وكذلك من حيث الاسانيد القانونية وصلاحيات متخذي هذا القرار.

موافقة على تكليف الديوان بالاجماع.

بند الإحالات

وافق المجلس على جميع الاحالات.

طلبات رفع الحصانة

عادل الصرعاوي: نحن في موقف يعز علينا ان نقفه فهذا قدرنا وقدرهم.

فتحقيقات النيابة تأتي بشكل واضح باتهام النواب بإجراء انتخابات فرعية في بيوتهم، وهذه من معلومات النيابة مؤكدة وعلى الجميع ان يتحمل مسؤولياته.

وأستذكر ملف الوحدة الوطنية والفرعيات هي احد أركان ضرب الوحدة الوطنية، ويجب ان تكون الكويت هي ملاذنا الوحيد والصوت العالي لا يمكن ان يثنينا ان نقول قول الحق وهم يتحدون القانون فليذهبوا الى القضاء ليتحملوا مسؤولياتهم.

وحدث صراخ بين النواب الصرعاوي والعنجري والعدوة.

العنجري للطاحوس: اقعد اقعد.

عادل الصرعاوي: نحن نتكلم عن مبدأ، هناك اتهام فلنذهب الى القضاء ليقول كلمته، الوحدة الوطنية حدنا فيها الكويت.

خالد العدوة: عكان الزميل يعطينا مواعظ في الوحدة الوطنية، ولا هو ولا غيره يعطينا مواعظ في الوحدة الوطنية، وقد ترجمنا وحدتنا الوطنية بالدماء وهناك قانون بائس مطعون به أمام المحكمة الدستورية واحتجت منظمات الشفافية وحقوق الانسان لأن الحكومة تتدخل بطريقة غير شرعية في الانتخابات، ولماذا لا تشهرون الاحزاب؟

ومن ادراك ومن أعلمك اننا أجرينا انتخابات فرعية؟ فهو استند الى تقرير المباحث الذي اذا وصل الى المحاكم سقط بقوة الدستور والقانون، قانون منع الفرعيات قانون يفتقر الى العدالة ونحن نطلب من الاخوان رفع الحصانة عنا، ترى أنت دندنتك حول هذا الموضوع وصفت بالعنصرية ولا أنسى كلمتك للأخ مبارك الوعلان عندما كان يستجوب فاضل صفر «أنت من الدستوريين الجدد» لا نقبل الهمز أو اللمز واربأ بنفسك أن تهوي الى هذا المستوى.

عادل الصرعاوي: أنا عنصري بالقانون وأول العنصريين وكلامك اعتراف ضمني بأنك قمت بانتخابات فرعية، هذا قانون ودستور ويجب ان نتحمل مسؤولياتنا.

وجرى التصويت نداء بالاسم على طلب رفع الحصانة عن النواب د.محمد الحويلة، وخالد العدوة، والصيفي مبارك الصيفي، علما ان التقرير وافق على رفع الحصانة عن النواب الثلاثة وكانت النتيجة كالتالي:

حضور 47، موافقة 23، عدم موافقة 23، امتناع 1.

الخرافي: يكون القرار رفض تقرير اللجنة وعدم رفع الحصانة عن النواب الحويلة والعدوة والصيفي.

د.محمد البصيري: في جلسة 3/2 طلبت الحكومة استعجال عدة اتفاقيات نمطية (27 اتفاقية) وهناك اتفاق نيابي من اعضاء اللجنة عليها فأرجو مناقشتها.

السعدون: المجلس بدأ بالتقرير الاول لإنشاء شركات الطاقة وانتهينا من المناقشة وأرجو استكمال هذا الامر ونصوت عليه في المداولة الاولى والتعديلات تؤجل الى المداولة الثانية.

الخرافي: نصوت على المداولة الاولى ونؤجل المداولة الثانية.

أحمد السعدون: عندنا ايضا تقريران موجودان على الجدول يتعلقان بالمدن العمالية ونتمنى الانتهاء منه، وكذلك المتعلق بالمدن السكنية.

الخرافي: من الممكن ان ننتهي من مواضيع الاتفاقيات والمدن العمالية والمدن الاسكانية خلال جلستي اليوم وغدا، اذن الآن نصوت على المداولة الاولى.

د.محمد البصيري: وزير الكهرباء كان حاضرا الجلسة الماضية ولم يكتمل النصاب.

الخرافي: الآن نصوت على المداولة الاولى للقانون بشأن انشاء شركات مساهمة عامة لتنفيذ محطات الطاقة وتحلية المياه.

السعدون: الوزير كان حاضرا، نعم، لكن التعديلات لم تصلنا رسميا وبالتالي لا أستطيع تسجيلها في محضر اللجنة.

وجرى التصويت نداء بالاسم على المداولة الاولى للقانون بشأن انشاء شركات مساهمة عامة لتنفيذ محطات الطاقة وتحلية المياه وكانت النتيجة كالتالي: موافقة 39، عدم موافقة ـ امتناع ـ حضور 39.

الخرافي: أرجو من النواب الذين لديهم تعديلات يقدمها الى اللجنة.

تقارير لجنة الخارجية بشأن بعض الاتفاقيات بين الكويت وبعض الدول

احمد السعدون: كنت اتمنى ان نوافق على الاتفاقيات بشكل جماعي لكن تغيرت المتغيرات وبعض دول الضد اصبحنا نتعامل معها، فمثلا،

البقية ص8

من أجواء الجلسة

يشتغلون انتخابات

بعد أن قرر المجلس إعادة تقارير لجنة شؤون المرأة والأسرة إلى اللجنة لإعداد تقريرها الشامل عن القانون علق أحد النواب بقوله «لجنة المرأة يشتغلون انتخابات ويبون يصكون علينا». فردت إحدى النائبات «خبرتكم أكثر منا».

محاولات

حاولت النائبات الـ 3 د.رولا دشتي ود.سلوى الجسار ود.أسيل العوضي اقناع النائبة د.معصومة المبارك بالموافقة على اقتراح اعادة التقارير الخاصة بحقوق المرأة الى اللجنة الا انها أصرت على موقفها الرافض وصوتت برفض الاقتراح.

معهد الكويت للأبحاث العلمية
KUWAIT INSTITUTE FOR SCIENTIFIC RESEARCH

(إعلان توظيف 2010/5)

يعلن معهد الكويت للأبحاث العلمية عن حاجته لشغل الوظائف ذات التخصصات التالية:

الوظيفة	المؤهلات المطلوبة
باحث	درجة الدكتوراه في الكيمياء غير العضوية؛ - التخصص العام: الكيمياء غير العضوية. - التخصص الدقيق: الفرويات - الحبيبات والمواد النانوية. - (15) سنة خبرة في مجال البحث العلمي المتعلق بتحضير وتعيين خواص وحبيبات المواد النانوية والنقاط الكمومية بالطرق الكيميائية (صول - جل) وكيفية توظيفها في التطبيقات المختلفة. - لا يقل الانتاج العلمي للمتقدم عن 30 بحثاً منشوراً في الدوريات العالمية المتعلقة بهذا المجال.
باحث	درجة الدكتوراه في الكيمياء غير العضوية؛ - التخصص العام: الكيمياء غير العضوية / فيزياء الحالة الصلبة (الجوامد). - التخصص الدقيق: الكيمياء الجزئية، الفرويات، الأنابيب النانونية، البلورات النانونية. - خمس سنوات خبرة في مجال البحث العلمي المتعلق بتحضير وتعيين خواص وحبيبات المواد والأنابيب النانونية بالطرق الكيميائية والفيزيائية، وتوظيفها في التطبيقات المختلفة.
مساعد أبحاث	درجة البكالوريوس في الكيمياء غير العضوية.
تعطى الأولوية في التعيين للكويتيين ثم لأبناء الدول الأخرى	

الشروط المطلوبة:

- أن يكون المتقدم حاصلاً على مؤهله العلمي من جامعة الكويت أو إحدى الجامعات أو المعاهد المعتمدة لدى وزارة التربية ووزارة التعليم العالي.
- أن لا يقل المعدل العلمي العام والتخصصي للمتقدم عن (3 نقاط) وفقاً لنظام الأربع نقاط أو ما يعادله.
- أن يكون المتقدم حاصلاً على نتيجة اختبار (توفل) بما لا يقل عن (550) نقطة او اختبار (IELTS) بمستوى (6) من (9) نقاط.
- أن لا يعمل المتقدم لدى أية جهة عمل أخرى وذلك لوظيفة (مساعد أبحاث).

تقدم الطلبات مرفقاً بها صورة عن البطاقة المدنية والمؤهل العلمي وكشف الدرجات وصورة شخصية حديثة وذلك خلال موعد أقصاه ثلاثة أسابيع من تاريخ نشر الإعلان على العنوان الالكتروني التالي: www.kisr.edu.kw
وللمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال على 24989000 (9515 - 9413 - 9405)

معهد الكويت للأبحاث العلمية
KUWAIT INSTITUTE FOR SCIENTIFIC RESEARCH

(إعلان توظيف 2010/6)

يعلن معهد الكويت للأبحاث العلمية عن حاجته لشغل الوظيفة التالية:

	محرر فني III
المهام الوظيفية	- تحرير إصدارات المواد الواردة باللغة الإنجليزية (التقارير السنوية - إصدارات الأبحاث، التقارير والوثائق ذات العلاقة). - تحرير النماذج ومسودات الأبحاث السنوية وفقاً للمعايير الدولية. - التنسيق مع المختصين بشؤون التحرير العلمي حول الصياغة العلمية المعتمدة للتقارير ذات العلاقة. - المراجعة النهائية للتقارير باللغة العربية والإنجليزية والمساهمة بتحرير النسخ الإنجليزية للتقارير السنوية.
المؤهلات المطلوبة	- درجة البكالوريوس باللغة الانجليزية و(6) سنوات من الخبرة العملية في مجال التحرير الفني وإجادة اللغة الانجليزية كتابة ومحادثة.
تعطى الأولوية في التعيين للكويتيين ثم لأبناء الدول الأخرى	

الشروط المطلوبة:

- أن يكون المتقدم حاصلاً على مؤهله العلمي من جامعة الكويت أو إحدى الجامعات أو المعاهد المعتمدة لدى وزارة التربية ووزارة التعليم العالي.
- أن لا يقل المعدل العلمي العام والتخصصي للمتقدم عن (3 نقاط) وفقاً لنظام الأربع نقاط أو ما يعادله.
- يخضع المتقدمون إلى اختبار اللغة الانجليزية واختبار التخصص العلمي إضافة إلى اجتياز المقابلات الشخصية.
- أن لا يعمل المتقدم لدى أية جهة عمل أخرى وذلك لوظيفة (مساعد أبحاث).

تقدم الطلبات مرفقاً بها صورة عن البطاقة المدنية والمؤهل العلمي وكشف الدرجات وصورة شخصية حديثة وذلك خلال موعد أقصاه ثلاثة أسابيع من تاريخ نشر الإعلان على العنوان الالكتروني التالي: www.kisr.edu.kw
وللمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال على 24989000 (9515 - 9413 - 9405)

صالح عاشور وصالح الملا وفلاح الصواغ ود.أسيل العوضي أثناء دخولهم القاعة

د. معصومة المبارك ود.رولا دشتي تدافعان عن حقوق المرأة

سمو رئيس الوزراء مخاطبا د.اسيل العوضي وروضان الروضان يستمع

غانم الميع يقبل وزير الداخلية الشيخ جابر الخالد

وزير الاعلام الشيخ احمد العبدالله يرفع يديه باتجاه الامانة العامة اثناء التصويت على الاسماء بينما سعدون حماد ود.ضيف الله أبورمية يراقبان

تتمة المنشور ص 7

هناك اتفاقية مع اليمن وهي حينما وقعت الواقعة وجاء العدوان الغاشم والاحتلال العراقي وقفت موقفا في غير صالحنا والطامة الكبرى في 11/29 كنا ننتظر قرار مجلس الأمن بانسحاب القوات العراقية يأتي قرار اليمن برفض القرار مع كوبا والقرار التاريخي وهو اطول قرار في 34 فقرة بوقف اطلاق النار فامتنعت اليمن والرئيس اليمني يقول لصدام انقل المعركة الى الكويت فانه كان يحرض صدام فموقفها منها كان سيئا وامتنع وارفض التقرير بمنع الازدواج الضريبي مع اليمن.

محمد البصيري: نحن ككحومة الآن تربطها مع اليمن علاقات طيبة لان السياسات اختلفت والعلاقات اختلفت لكن هذا تاريخ ونحمد الله ان تجاوزنا هذه الظروف العصيبة، ويجب كشعوب ان نخرج وننسى هذه الفترة المظلمة.

علي الراشد: (المقرر) هذه الاتفاقيات تخدم الكويت حتى في دول الضد لاننا بحاجة للضرائب على الممتلكات الكويتية في الخارج وعندنا استثمارات في اكثر من دولة وعندما نوقع فنحن المستفيدون حتى لو كانت مع دول كانت لها مواقف سيئة تجاه الكويت.

أحمد السعدون: هذا الموقف اليمني استمر حتى في المغرب وفي مؤتمر الاتحاد البرلماني في بروكسل وكنا نطالب باخلاء منطقتنا من اسلحة الدمار الشامل، وجاء المندوب اليمني ورفض الطلب في 2003 تقرير نواكشوط علي عبدالله صالح يطالب صدام بعدم انتظار صدام القوات الدولية بل ينقل المعركة الى الكويت.

عادل الصرعاوي: نحن امام وضع شائك وهناك اتفاقيات لا تعرض على المجلس واخرى تعرض عليه لاخذ رأيه والقضية ليست واضحة وهناك 26 اتفاقية ولن اوافق عليها جميعا بسبب عدم وضوح الرؤية خاصة في آلية توقيع هذه الاتفاقيات فهل تعرض على مجلس الوزراء هل يعرف مردود هذه الاتفاقيات وجاء الوقت لمعرفة ودراسة آلية هذه الاتفاقيات، واتمنى من اعضاء اللجنة ارفاق آراء الجهات المختصة عن مردود هذه الاتفاقيات وسأعد طلبا لاعضاء اللجنة لارفاق آراء تلك الجهات، وهناك اتفاقية المجلس الاولمبي الآسيوي نفذت قبل التوقيع عليها والتصديق عليها فهذا فرق وضرب للدستور وسيكون لنا وقفة في مشروع المجلس الاولمبي الآسيوي.

علي الراشد: هذه الاتفاقيات تحمي استثمارات الكويت في الخارج.

عادل الصرعاوي: لم توجد اي اتفاقية تمت الدعوة فيها لوزارة الخارجية او هيئة الاستثمار او وزارة المالية وما مردودها وما سلبياتها وما هي ايجابياتها.

مسلم البراك: هذه وجهة نظرنا في هذه الدول الى ان يرث الله الارض ومن عليها، والرئيس اليمني كانت له مواقف سيئة تجاهنا واستثماراتنا يسرق منها 50٪ توزع عليهم وعلى المسؤولين هناك، مندوب اليمن كان يرفض اي قرار لتحرير الكويت، هل ننسى هذا الدور السيئ لشاويش اليمن، عند حرب تحرير العراق بعث بكتاب النصيحة عندما طلب من صدام إعادة غزو الكويت عام 2003 ونقل الحرب بينه وبين الاميركان في الكويت، في مؤتمر الدوحة يقول مستهزئا انا اعتذر لكم عن العراق، بنينا لهم مدينة جامعية، هيئة الاستثمار تدفع كل شهر 38 الف دولار اسعار خمور للقصر الجمهوري، يعني كل شيء عملناه لليمن علمناهم وطببناهم وسكرناهم ولم ينفع بهم، ماذا استفدنا من اليمن عندما ايدوا الغزو وكانوا يؤيدون الغاء الشرعية حين كانوا يريدون القاء القبض على الراحلين الشيخ جابر والشيخ سعد ووضعهما في اقفاص والدوران بهما في شوارع بغداد ونحمد الله ان هذا الامر لم يتح ولم يحصل لهما لكن للاسف الحكومة آخر شيء تفكر فيه كرامة المواطن.

البصيري: على العكس الحكومة تحافظ وترعى كرامة المواطن وما حصل بيننا وبين اليمن ليس بأكثر مما حصل بين ألمانيا وفرنسا ودول اوروبا حيث كان القتلى بمئات الآلاف والملايين والآن هم في وحدة واحدة لمصلحة شعوبهم، وهذه صفحة سوداء من تاريخ الامة وطويت ونحن نسعى لمصلحة الشعوب ورسالة صاحب السمو التي نقلها رئيس المجلس حول عدم الاساءة لرؤساء الدول امر حساس وعلاقاتنا جيدة مع هذه الدول ونتمنى المحافظة عليها.

البراك: مشكلتنا مع هذه الحكومة انها لا تقرأ واذا قرأت لا تفهم واذا فهمت لا تستوعب، ليس من حقك الغاء او طي صفحات التاريخ، اخ محمد لو كان لك اخ او ابن قتل في المقاومة او بيوت القرين لما دافعت عن هذا الشاويش الذي قال للوفد البرلماني ان الحاكم الذي هرب من بلده لا يستحق ان يعود اليها، هذا الشاويش قال لوفد عربي لو كان لدى صخلة ما اعطيتها لجابر الاحمد يديرها ونحن نقول له تخسي لو كان لدينا تيس اجرب ما نعطيك تديره ايها التعيس الاكتع، ويعترض الرئيس والبصيري ويواصل البراك: الموافقة على هذه الاتفاقية تعني الموافقة على كل الظلم الذي وقع على الشعب الكويتي ونحمد الله ان الشيخ جابر الاحمد رحمه الله رأى بعينه مقتل ذلك المقبور صدام حسين والشعوب الاوروبية تغيرت انظمتها الى النظام الديموقراطي ونحن نحترم الشعب اليمني لكن قياداته سيئة والمخابرات الاردنية واليمنية اجرت اتصالاتها لتحسين صورة الغزو وقد يكونون اتصلوا فيك «وكان الرئيس الرومي».

البصيري: نرجو شطب كل ما فيه اساءة.

علي الراشد: إذا لم نوافق على هذه الاتفاقية فسيأخذون على مشاريعنا هناك ضرائب فهل لو اننا أوقفنا هذه الاتفاقية نعاقبهم أم نعاقب أنفسنا؟! واذا كان هناك موقف سياسي يصوت على الاتفاقيات بشكل مجزأ.

الدقباسي: الكويت تقف الى جانب كل الدول العربية والشعوب تحديدا، لكن الموقف مع الحكومة اليمنية نقول لها ان ذاكرتنا ليست ضعيفة وردا على كلام البصيري: الأمور في المانيا وغيرها تغيرت وتحولت الأنظمة السياسية ولكن اليمن حتى بعد سقوط النظام العراقي السابق لم تتغير سياستهم وموقفنا هذا ليس ضد الشعب اليمني، وحتى هذه الساعة الخطاب اليمني في مجلس الأمن والمحافل الدولية يحط من قدر الكويت ولذلك الاتفاقيات الأخرى ليس عليها غبار ولكن مع اليمن لنا منها موقف وهذا الموقف ليس له علاقة بالشعب اليمني ونحن نرفض التعامل مع الحكومة اليمنية الحالية لأنها ساندت الاحتلال.

مرزوق الغانم: لا نريد خلطا للأوراق، ما نناقشه اليوم اتفاقيات بروتوكولية 80٪ منها منذ عام 2008، استمرارية الاتفاقيات على جدول أعمال المجلس موجودة وما هو مطروح اليوم اتفاقيات نمطية، زيارات رسمية قامت بها الحكومة الكويتية ووقعت عليها، الموقف تجاه اليمن واضح لكن نحن لدينا استثمارات في اليمن وإذا لم نوافق على هذه الاتفاقيات سندفع ضرائب. هذه الاتفاقية لمصلحتنا، إذا كنا نريد ذلك فلنناقش السياسة الخارجية ونذهب الى أبعد من ذلك، هناك اتفاقيات مع دول لا أعلم أيضا مدى الفائدة منها مثل ميانمار وغيرها، ومع ذلك لا يجوز رفض هذه الاتفاقية البروتوكولية، ونحن نقول للحكومة: عليكم إبرام اتفاقيات مع الدول المفيدة للكويت وليس التي تشكل عبئا على الكويت، وليس من المعقول اعاقة استثماراتنا وأمورنا.

خالد السلطان: أدعو إلى الموافقة على هذه الاتفاقية لأن بها مصلحة الكويت لأنها بحاجة الى ان تكون سياستها الخارجية سياسة صحيحة لأن حجمها صغير، ندعو لتجاوز مواقف مثل هذه الدول من أجل مصلحة الكويت التي تتطلب منا مثل هذا الموقف الإيجابي.

حسين مزيد: يجب التفريق بين هذه الاتفاقيات وبين مواقف الأنظمة خصوصا في 8/2 واليمن كانت من أكثر الدول استفادة من الكويت وصاحب السمو الأمير كان وزيرا للخارجية عندما حصلت الحرب بين اليمنيين وكان له موقف إيجابي ومع الأسف أصبح موقف اليمن «شين» ومن الأولى ان يكون لنا موقف إيجابي تجاه الشعب الكويتي لأنه من الإنصاف والكرامة والرجولة ان نقف موقفا إيجابيا تجاه الكويت، علي عبدالله صالح كان يحشد على السعودية إبان الحرب وهو له موقف واضح مع صدام حسين وكان الأردن يحشد أيضا على السعودية وكان الأمر مرتبا لإلغاء دول الخليج عند الحرب وغزو العراق للكويت لذلك موقفنا واضح ولا يمكن ان نقبل هذه الاتفاقية وعلينا إيصال رسالة واضحة لليمن.

د.حسن جوهر: المجلس مقيد في قضية عدم القدرة على تعديل الاتفاقيات وانما الرفض او القبول ولذلك على اللجنة دعوة الوزراء لمعرفة ما هو المردود من وراء هذه الاتفاقيات. نحن نناقش حوالي 27 اتفاقية لكن للأسف وزراء الخارجية والمالية والتجارة ليسوا متواجدين للرد على ملاحظات النواب والنقاش اختزل اليوم فقط مع اليمن، اذا كان الأمر كذلك يجب على المجلس المبادرة وسحب الاستثمارات الكويتية في اليمن وليس رفض الاتفاقية بهذه الطريقة لأن بها مصلحتنا.

حسين الحريتي: لا ننسى دور الأخ محمد الصقر ومرزوق الحبيني والنواب السابقين في عضوية اللجنة، هناك 4 مجالس، هذه الاتفاقيات بقيت في الأدراج ولم تقر. أنا مع الاخوان فيما يتعلق بالوضع السياسي لكن هناك أمورا مهمة، السعودية وغيرها تستثمر في بلدان كثيرة، الآن يؤجرون أراضي زراعية لتأمين الغذاء لهم، ميانمار وغيرها هذه الدول تهرول عليها الدول لمشاريع التنمية وحتى ڤيتنام، استثماراتنا هناك في اليمن ونحن ندفع عليها ضرائب، وعندما كنا في كوريا اول سؤال سئل لنا عندما كنا في الوفد ماذا فعلتم في الاتفاقية التي وقعناها معكم منذ 5 سنوات، بعض الدول تحاول إدخال اليمن بمنظومة دول التعاون، ونحن نتفق على الوضع السياسي لكن الاتفاقيات بها فائدة للكويت.

خالد الطاحوس: نحن لسنا ضد الاتفاقيات ومصلحة البلد لكن هناك مواقف لدول ونحن الفرز لدينا على مواقف الدول من الغزو، هذه الدولة ورئيسها دعمت الغزو الصدامي، ولذلك ما هو المبرر للاستثمار في مثل هذه الدولة، نحن لا نعرفه ولا يشرفنا موقفه وهذا حتى شعبه قتله ومع ذلك لا يعتذر للكويت، لذلك يجب ان يكون لنا موقف حتى يعرف هذا الشاويش ان هناك رجالا تدافع عن الكويت.

عبدالصمد: مع احترامي للآراء لكن بعض الدول تتحارب فيما بينها ثم تعقد اتفاقيات فيما بينها، وإذا كان هناك فساد في اليمن هم من يحاربونه، ونحن دعونا نحارب الفساد الذي عندنا الذي لا تحمله البعارين، لذلك ارجو الموافقة على هذه الاتفاقيات بغض النظر عن آرائنا حول الدول والمواقف السياسية.

الرئيس: لا يوجد نصاب للتصويت الرجاء من النواب والوزراء التواجد وألا سأضطر لرفع الجلسة رجاء. وتتوقف الجلسة.

الصرعاوي: وين المراقب؟ وين الوزراء؟

البصيري: الوزراء راحوا ينادون النواب.

وصوت المجلس على اتفاقيتي حماية الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي مع اليمن وكانت النتيجة كالآتي:

موافقة 29 ،عدم موافقة 14، حضور 43

موافقة على الاتفاقيتين مع اليمن في المداولة الأولى وجرى التصويت على باقي الاتفاقيات دفعة واحدة وكانت نتيجة التصويت كالتالي:

موافقة 42، عدم موافقة 1، امتناع، حضور 43

موافقة على المداولة الأولى للاتفاقيات وإذا يوافق المجلس نصوت على المداولة الثانية؟

عدنان عبدالصمد: (نظام).

هل يحتاج الأمر الى مداولتين لأن المعاهدات تعامل معاملة القوانين إلا إذا كان هناك تحميل الميزانية العامة أو تكاليف وبتصوري لا تحتاج الى مداولتين.

الخرافي: هذا مشروع قانون.

عبدالصمد: هذه المعاهدات لا تعتبر قوانين إلا إذا كانت تحمل خزانة الدولة وإذا كان بها التزام مالي على الدولة.

الخرافي: ليس أمامنا إلا الرجوع إلى الخبراء الدستوريين.

عبدالصمد: أنا أحسن منهم.

مسلم البراك: بالنسبة للمداولة الثانية يجب الفصل بين اتفاقيات اليمن وباقي الاتفاقيات.

وجرى التصويت نداء بالاسم على الاتفاقيات الباقية فيما عدا اتفاقيات اليمن في المداولة الثانية.

وكانت نتيجة التصويت كالآتي:

موافقة 41، عدم موافقة 1، امتناع، حضور 42

موافقة على المداولة الثانية وتحال إلى الحكومة.

هل يوافق المجلس على رفع الجلسة ونبدأ في الغد بالمناقشة على المواضيع المتفق عليها.

موافقة

ترفع الجلسة إلى غد صباحا.

وكانت الساعة تشير الى 1,25 دقيقة بعد الظهر.

مرزوق الغانم وخالد الطاحوس يضربان كفا بكف بعد حديث باسم بينهما والصيفي مبارك الصيفي وسعد زنيفر ومسلم البراك يراقبون

جوهر: يجب على اللجنة دعوة الوزراء لمعرفة مردود هذه الاتفاقيات

رفض رفع الحصانة عن الحويلة والصيفي والعدوة

المجلس يناقش «مكافحة الفساد» و«الذمة المالية» في جلسة 11 مايو

الموافقة على 25 اتفاقية بين الكويت وبعض الدول في المداولة الثانية

نواب «الشعبي» احمد السعدون ومسلم البراك وخالد الطاحوس في حديث مع د.سلوى الجسار

حضور نسائي من طالبات الجامعة تابع سير جلسة امس

التصويت على إعادة «الحقوق المدنية» إلى لجنة المرأة

م	الاسم	موافق	غير موافق	ممتنع
1	أحمد راشد الهارون			
2	أحمد عبدالعزيز السعدون			
3	أحمد العبدالله الصباح			
4	أحمد الفهد الصباح			
5	د.أسيل عبدالرحمن العوضي			
6	الصيفي مبارك الصيفي			
7	بدر شبيب الشريعان			
8	جابر الخالد الصباح			
9	جابر المبارك الصباح			
10	جاسم محمد الخرافي			
11	د.جمعان ظاهر الحربش			
12	د.حسن عبدالله جوهر			
13	حسين علي القلاف			
14	حسين مزيد الديحاني			
15	حسين ناصر الحريتي			
16	خالد سالم العدوة			
17	خالد سلطان العيسى			
18	خالد مشعان الطاحوس			
19	خلف دميثير العنزي			
20	دليهي سعد الهاجري			
21	راشد عبدالمحسن الحماد			
22	روضان عبدالعزيز الروضان			
23	د.رولا عبدالله دشتي			
24	سالم نملان العازمي			
25	سعد زنيفر العازمي			
26	سعد علي الخنفور			
27	سعدون حماد العتيبي			
28	د.سلوى عبدالله الجسار			
29	شعيب شباب المويزري			
30	صالح احمد عاشور			
31	صالح محمد الملا			
32	د.ضيف الله فضيل بورمية			
33	عادل عبدالعزيز الصرعاوي			
34	عبدالرحمن فهد العنجري			
35	عبدالله يوسف الرومي			
36	عدنان إبراهيم المطوع			
37	عدنان سيد عبدالصمد			
38	عسكر عويد العنزي			
39	علي سالم الدقباسي			
40	د.علي صالح العمير			
41	علي فهد الراشد			
42	غانم علي الميع			
43	د.فاضل صفر علي			
44	فلاح مطلق الصواغ			
45	فيصل سعود الدويسان			
46	د.فيصل علي المسلم			
47	مبارك بنيه الخرينج			
48	مبارك محمد الوعلان			
49	محمد براك المطير			
50	د.محمد صباح السالم			
51	د.محمد محسن البصيري			
52	د.محمد محسن العفاسي			
53	د.محمد هادي الحويلة			
54	محمد هايف المطيري			
55	مخلد راشد العازمي			
56	مرزوق علي الغانم			
57	مسلم محمد البراك			
58	مصطفى جاسم الشمالي			
59	د.معصومة صالح المبارك			
60	د.موضي عبدالعزيز الحمود			
61	ناجي عبدالله العبدالهادي			
62	ناصر المحمد الأحمد			
63	د.هلال مساعد الساير			
64	د.وليد مساعد الطبطبائي			
65	د.يوسف سيد الزلزلة			
000	النتيجة النهائية	45	4	

خلال ندوة «ماذا نريد من المجلس؟» نظمتها اللجنة النسائية للتجمع السلفي عن الدائرة الثانية

السلطان: التخصيص هو الطريق الوحيد لتنمية الاقتصاد الوطني

خالد السلطان وعبداللطيف العميري خلال الندوة

ليلى الشافعي

أكد النائب خالد السلطان ان الخصخصة ضرورية وأمر لابد منه، مشيرا إلى أنها لاتعني زيادة أسعار الخدمات، موضحا ان الشركات تسلم الحكومة الخدمات بسعر محدد والحكومة هي التي تقوم بتحديد الاسعار للمستهلك.

جاء ذلك في في الندوة الاولى التي نظمتها اللجنة النسائية للتجمع السلفي في الدائرة الثانية والتي كانت بعنوان «ماذا نريد من المجلس؟» التي عقدت في صالة افراح القادسية أول من امس شاركه بها النائب السابق عبداللطيف العمير.

وفي البداية قال السلطان: دعوني أشرح لكن طبيعة عمل النواب وبرنامجهم اليومي وانجازاتهم الاسبوعية من استجوابات قد تمتد الى ثاني يوم، كما حدث في الاستجوابات الاربعة في الجلسة الشهيرة التي بدأت من التاسعة صباحا الى ثاني يوم الفجر، فأي موضوع يقدم من قبل الحكومة أو من قبل الاعضاء من اللجنة التشريعية نجتمع ونتفاوض، كما ان اللجنة المالية تجتمع فيها المرأة وتستمر من الساعة التاسعة الى الثانية والنصف، وهناك لجان قانونية واخرى تشريعية تسير بدرجات متفاوتة في المجلس.

وأشار السلطان الى وجود بعض الاعضاء يصرخون داخل الجلسة ويرفعون صوتهم وهذا لا يليق.

وزاد: وهناك لقاءات بين النواب لتبادل الافكار حول الخصخصة أو الشركات المالية أو سوق المال او قضايا عامة تتعلق بالحكومة سواء كانت قضايا نساء أو قضايا اصلاح وتصحيح المسار، وتمتد هذه اللقاءات مع المسؤولين لتبيين اخطاء ما تحدث في وزارة ما والعمل على اصلاحها، ودائما الاجتماعات واللقاءات تتم بالليل وحركة اتصال باكثر من 3000 ديوانية لا نستطيع ان نغطيها بأكملها. وأشار الى ان مشاركته في اللجان بالنسبة للشؤون الخارجية بحضور 91٪ من الاجتماعات والمالية والاقتصادية بحضور 83٪ من الاجتماعات، وأما عدم حضوري فيكون لعذر السفر أو لتعارض أوقات اجتماع اللجان، مؤكدا ان حضوره في الجلسات 100٪.

وتناول السلطان أداءه وانجازاته في مجلس الامة ـ الانعقاد الثالث عشر، فقال: قدمت اقتراحات برغبة عددها بلغ الى الآن 13 اقتراحا برغبة تشمل مجالات مختلفة مثل الاسكان، الصحة، التعليم، الشباب والرياضة، والداخلية، كما قدمت اقتراحات بقانون حماية البيئة وذلك عن طريق اصدار قانون حماية للبيئة مشفوع بمذكرة ايضاحية، وبالنسبة للاقتصاد اقترحت انشاء الصندوق الوطني للتنمية مشفوعا بمذكرة ايضاحية، أما قضية غير محددي الجنسية، فقد اقترحت تعديل الاقتراح الذي قدمناه في شأن غير محددي الجنسية.

كما تم تقديم اقتراح في شأن القروض الاستهلاكية للمواطنين مشفوع بمذكرة ايضاحية وتم عرضه على مجلس الامة واعطاؤه صفة الاستعجال بالاضافة الى الاقتراح بالقانون المرفق في شأن الحقوق المدنية والاجتماعية للمرأة والمشفوع بمذكرة ايضاحية وتم عرضه على مجلس الامة واعطاؤه صفة الاستعجال، وكذلك التقدم بالاقتراح بالقانون المرفق في شأن منح قرض لمن لا تزيد مساحة بيته أو قسيمته على 400 متر مربع والمشفوع بمذكرة ايضاحية وعرض على مجلس الامة بصفة الاستعجال. لذلك لابد ان نفرق بين من يعمل ومن لا يعمل.

تصالح بين التيارين

بعدها تحدث النائب السابق عبداللطيف العميري عن موضوعين مهمين، وقال: لماذا أصبح للمرأة حق الانتخاب وسمحتم لها كإسلاميين بالتصويت؟ اقول هناك تصالح بين التيار الاسلامي والتيار الانفتاحي، فالتيار الاسلامي قدم الكثير من الاشياء التي تخدم المرأة، حيث كان قانون 2005 الذي أعطى للمرأة حق التصويت، كما قدم أحمد باقر قانون اجازة الامومة منذ حوالي 20 سنة، وفي سنة 99 كان هناك جدل كبير حول قانون تقاعد المرأة وأسقط حق المرأة في ذلك الوقت وكان الاسلاميون قبل مشروع الامومة أو مشروع عدد ساعات عمل المرأة يهتمون بشؤونها لرعاية ابنائها أولا، فليس هناك دين ولا قانون أعطى للمرأة حقها قبل الشريعة الاسلامية والشاهد ان التيار الاسلامي كان صادقا مع نفسه وكان يطرح الكثير من القوانين لصالح المرأة قبل قانون حق التصويت والانتخاب للمرأة.

وأشار العميري الى ان اليوم ستعقد جلسة خاصة لمناقشة القوانين المقدمة للمرأة وحقوقها، مؤكدا ان لجنة المرأة التي تشملها 4 نائبات تباطأت في انجاز كل ما يهم المرأة مع انهن نساء، ولكن طغى الفكر على الفطرة، لذلك قمن بعرقلة كل القوانين التي تعمل على منح المرأة حقوقها، والشاهد على ذلك ان النواب قدموا طلبا بإلزام لجنة المرأة بتقديم تقارير للمقترحات المقدمة لها في 4/27 فتم تقديم اقتراح مختزل مثل المعتدة تأخذ اجازة 4 أشهر و10 أيام وهذا موجود ومعروف وشيء بديهي، لكن الامور العامة مثل التقاعد ومنح مزايا للمرأة التي تريد ان تربي أبناءها ولا تريد العمل، وان تعطى المرأة نصف الراتب، الاخوات النائبات مسحن هذا الاقتراح.

وقال: لا أحد يمنع المرأة من ان تخرج للعمل، ولكن اذا أرادت المكوث في البيت لرعاية الأبناء، فلها ان تأخذ امتيازات، فالمرأة لها حرية التقاعد، ولذلك نجد ان كل الاقتراحات التي تهم المرأة تم اختزالها ولم تعرض بحجة الكلفة المالية، مع ان هذه الكلفة هي عمل الحكومة.

وزاد: باختصار موضوع المرأة هو عملية مصداقية، فقبل سنة الكل كان يزايد على المرأة، ولكن المصداقية لم تأت بعد ذلك من يقول ولا يفعل شيئا لابد ان نكشفه من كان صادقا معهم او من كان يحمل شعارات زائفة لذلك فجلسة اليوم ستكون جلسة ساخنة ونتمنى ان تكون هناك انجازات للمرأة الكويتية.

قانون الخصخصة

بعدها دارت اسئلة النساء والتي استمرت اكثر من ساعتين اجاب النائب السلطان حول قانون الخصخصة مؤيدا له: لدينا الآن في سلك الدراسة من بنات وبنين الكويت 460 ألف كويتي وكويتية يعني خلال 16 سنة سيدخل سوق العمل 460 ألف كويتي وكويتية والذين يعارضون قانون الخصخصة عليهم ان يسألوا أنفسهم اين سيذهب ابناؤنا فالخصخصة ليست بدعة فجميع دول العالم تحل مشاكلها بخلق فرص عمل، فنجد اكبر معمل للشيوعية الآن الصين نظام شيوعي اشتراكي بدأ قبل 25 سنة بنظام الخصخصة واليوم اصبح الاقتصاد والنمو فيها سنويا 14٪ وهذا يخلق فرص عمل، ايضا صارت في هذا الاتجاه ماليزيا ولندن وغيرهما فالتنمية للاقتصاد لا تكون الا بالخصخصة.

واضاف: الكويت لا تملك خيارا ولا بديلا الا بالخصخصة فليس لدينا فرص عمل الا من خلال الخصخصة تعمل لزيادة حجم القطاع الخاص والدفع لتنمية الكويت وهو الخيار الوحيد، وبين السلطان ان المصدر الاساسي للكويت النفط ولو توقف ماذا نفعل؟ فعن طريق الخصخصة ننمي القطاع الخاص فتوجد مصادر اقتصادية تعمل على تطوير المصالح الكويتية.

واستشهد السلطان بكوريا واليابان وماليزيا التي لا تملك النفط ولكن بعقولها طورت كل شيء مناديا بأخذ الدروس منه وان نعمل على استثمار عقول البشر.

وردا على سؤال حول حول تأثير خصخصة محطات الكهرباء قال السلطان هذا لا يعني زيادة اسعار خدمات الماء والكهرباء لان هذه الخدمات مدعومة من الدولة، كما لا مانع من تخصيص قطاع معين في النفط بشرط وجود ضمانات محددة، كما انه لا وجود لاي مشكلة من إلزام الحكومة بامتلاك السهم الذهبي، اما ما اشيع اننا نصبح عبيدا من الخصخصة فهذا كلام لا صحة له، بالعكس فرص العمل تكبر وتصبح هناك نسب معينة لتوظيف الكويتيين وبالتالي سيزيد الدخل الكويتي، ولفت الى ان هناك اناسا وظفتهم الحكومة شكلا فقط وللمصالح وقال: هناك 220 موظفا مسجلون على وزير وجد في المكتب 2 فقط فماذا سيكون مستقبل الكويت لو استمررنا هكذا.

واكد ان الخصخصة ليست تنفع فقط ولكن لابد منها وهي الطريق الوحيد لتنمية الاقتصاد وفتح فرص عمل وتحسين الخدمة والاداء فالطريق لرفع الدخل هو خلق فرص عمل ولا يتم ذلك الا عن طريق الخصخصة.

وقال: بعض الاعضاء للاسف يطول في المعارضة للخصخصة لان هناك اناسا معارضين واناسا موافقين، ولكن البعد الاقتصادي الذي عندنا تنقصه التنمية والمطلوب ان نسير على خطة لتنمية بلدنا وهذه قضية مصيرية لنا ولأولادنا ان شاء الله.

ورد النائب السابق عبداللطيف العميري على ما وصل اليه القانون في ازدواجية الجنسية قال هذا موضوع حساس، وسأل من الذي اعطى ازدواجية الجنسية اليست الحكومة هي التي جنستهم لاسباب يعرفونها، فعددهم عشرات الالوف فلا يجوز طرحها باستهتار فالمجتمع الكويتي من بدو وحضر وشيعة وسنة محاسب ولو عندنا شجاعة نقول لمن اعطاهم الجنسية انت مخطئ ولكن لا تمزق المجتمع الكويتي فكفاه ما فيه والذي يعرف مصلحة البلاد لا يخرج في محطة فضائية يسب ويمزح على هذا الموضوع لكن لم نتعود في الكويت على ذلك، وعلاج ذلك لا يكون الا بالحكمة وليس بالمسخرة والضحك في مثل هذه القضايا.

وعن تساؤل حول التلوث البيئي قال السلطان: هذه قضية مهمة فمرض السرطان ينتشر بسبب التلوث البيئي والمواد الكيماوية التي تضاف للاطعمة وقدمنا قانونا لمكافحة التلوث البيئي في الكويت. وعن الفوائد الربوية اكد ان قانون الغاء الفوائد الربوية كله يحمل معنى العدالة فالغاؤها عن المواطنين فيه عدالة فالدولة ترفع سعر الخصم حتى تستفيد البنوك وتدفع 1٪ على فوائدها وتأخذ من الشركات التجارية 8٪ على حساب الناس وعلى حساب الشركات فهل هذا فيه عدالة، كما ان الفوائد المتراكمة على الناس هل فيها عدالة فاسقاط الفوائد الربوية للمواطنين هو كل العدالة.

العميري: الحكومة مسؤولة عن قضية ازدواجية الجنسية

جانب من الحضور النسائي في الندوة

المهرجان الخطابي لـ «السلفية»: تأكيد على رفض الخصخصة

عادل الشنان

مزيد من الرفض لقانون الخصخصة أفرزه المهرجان الخطابي الذي نظمته الحركة السلفية في ساحة الارادة أول من أمس بحضور نيابي لافت.

أول المتحدثين في المهرجان كان النائب حسين مزيد الذي أشار الى أنه لا يمكن المحافظة على المكتسبات الشعبية من قانون «الخصخصة» المشبوه ـ على حد وصفه ـ الا من خلال الاحرار في مجلس الأمة والشارع الكويتي الذي أصبح أداة التغيير المأمولة.

وأكد مزيد ان القانون الخاص بالخصخصة الذي سيتناوله المجلس في المداولة الثانية انما هو مؤامرة على الشعب لوضعه في يد مجموعة من الأشخاص لا يتجاوز عددهم العشرة وهم متنفذون ويعتقدون ان القرار بأيديهم ويحاولون من هذا القانون خصخصة قطاعات مربحة بالدولة على حساب المواطنين لصالحهم، مبينا ان الأمر ليس جديدا ومنذ عام 1996 والحكومة تناور بشأنه، ولكن الشارع الحي والنواب الشرفاء كانوا يمنعونها واليوم النواب الذين يمثلون الشعب يتخاذلون عن حقوقه ومكتسباته، لذلك يجب التحرك من خلال تحركات سلمية لإبلاغ رسالة للحكومة وكل من يدخل في خانتها ضد الشعب لتمرير هذا القانون.

وقال مزيد ان إقرار قانون الخصخصة سيدخل البلاد في البطالة التي تعني الانحراف ثم الإجرام وبالتالي سيبحث الناس عن لقمة عيشهم سواء كانت حلالا أو حراما ومن الواجب رفضه وإغلاق المجال أمامه من خلال تضافر الجهود بالوقوف ضد هذه «المؤامرة» وليست قانونا للتنمية على حد كلامهم الرخيص والسوقي والذي لا يقبله العقل ولا المنطق.

إرادة الأمة

من جانبه قال النائب وليد الطبطبائي ان ارادة الأمة مختطفة في مجلس الأمة من قبل الحكومة، حيث ان مشروع الخصخصة ليس الا بيعا للبلاد وهو غير منطقي وغير واقعي ولا شرعي، حتى وان تمت التعديلات المقترحة عليه يجب رفضه تماما، لأن الحكومة في الأربع سنوات الماضية كان اجمالي ميزانيتها 60 مليار دينار دون أن نرى جامعات، مستشفيات، قطارات أو أنفاقا وكل ما أنجزته فقط الصالة الأميرية في مطار الكويت الدولي، فكيف نسلمها صلاحيات كبيرة في هذا القانون الذي يريد منه التجار السيطرة على النفط والكهرباء والماء والموانئ دون الصحة والتعليم، مبينا انه مع اعطاء القطاع الخاص دورا كبيرا لكن بتنظيم يسبقه قانون الضريبة وحماية المستهلك لمنع التلاعب التجاري.

بدوره قال النائب مبارك الوعلان ان الخصخصة للمرافق التي تعاني من خلل وضعف كما هو حال تجربة الخصخصة في المملكة العربية السعودية حين خصخصت ما يعادل 2٪ فقط من القطاعات الخاسرة وليس المرافق المنتجة التي تدر خيرا على البلاد مثل القطاع النفطي وهو الذي يعتبر المصدر الرئيسي للثروات، مبينا أن أي تعديل ما هو الا محاولة لتجميل القبيح والسهم الذهبي عبارة عن «ذر الرماد في العيون، وضحك على الذقون» والواجب رفض هذا القانون تماما لأنه سيحول الشعب الى «أسياد وعبيد». وأشار الوعلان الى ان محاولات تنقيح الدستور لم تأت الا مع طرح قانون الخصخصة، وهنا نعتب على النواب والمسؤولية على جميع الكويتيين لمواجهة القانون وابداء المعارضة الكاملة لهذا النوع من الاحتيال لبيع البلاد.

من جهته قال الناشط السياسي أحمد الديين ان قانون الخصخصة معيب ويتعارض مع الدستور وفلسفته للاقتصاد الوطني والمادة 20 تنص على العدالة الاجتماعية وقوامها العادل بحيث لا يطغى أحد القطاعين العام والخاص على الآخر وتهدف للتوازن بينهما والمادة 152 تدل على أن كل التزام باستثمار مورد طبيعي أو مرفق عام لا يكون الا بقانون وزمن محدد بينما القانون المطروح الآن على مجلس الأمة للمداولة الثانية في مادته الأولى يتحدث عن مفهوم آخر باسم المشروع

مبارك الوعلان

د.وليد الطبطبائي

حسين مزيد

أحمد الديين

مزيد: الخصخصة ستُدخل البلاد في مشاكل البطالة

الطبطبائي: إرادة الأمة مختطفة في مجلس الأمة من قبل الحكومة

الوعلان: القانون سيحول الشعب إلى «أسياد وعبيد»

الديين: قانون الخصخصة يتعارض مع الدستور ويضر بالاقتصاد

العام وليس مرفقا عاما تهربا والتفافا منه على الدستور، كما انه لا يضمن حقوق العامل بعد الخمس سنوات ويفتح باب التخلي عنه لأن القانون مدرج به جملة «اذا رغبت الشركة في ابقاء العامل»، مبينا أن التعديلات المقترحة من نواب الأمة بعضها مهم وتضبط وترشد بعض المخالفات، الا أن التوجه خطير ويؤدي الى حذف مبدأ العدالة الاجتماعية وتصفية جميع قطاعات الدولة، في حين رأى الناشط السياسي فهيد العارضي ان التجربة السابقة للقطاع الخاص التي نتج عنها تسريح أبناء الكويت وجعلهم فئة «بدون» جديدة وهي وصمة عار تبقى في جبين القطاع الخاص، كما أن الحكومة تتملص من واجباتها وتخفي فشلها تحت ستار الخصخصة والتاريخ لن يرحم النواب وسيلعن كل من يقدم مصلحته على حساب الكويت ويرميها في أحضان «الحيتان» ويسلمهم مفاتيحها. وقال ممثل قوى 11/11 فيصل الطويح انهم ضد الخصخصة وسيقودون الشارع لغلق بوابات مجلس الأمة في حال اقرار القانون الذي ما هو الا بداية من حيث انتهى الآخرون حيث أثبتت الأزمة المالية فشل الخصخصة بدليل ما حدث في الولايات المتحدة الأميركية واضطرارها لضخ الأموال للشركات للحفاظ على الشعب مذكرا نواب الامة بقسمهم لأن بعضهم تخاذل عن أداء واجبه بالحفاظ على المال العام مطالبا المواطنين بمحاصرة النواب الى أن يرجعوا الى رشدهم لأن من السفاهة ان تباع الكويت بقانون سوف يرمي أبناءها في الشارع.

وأوضح سكرتير عام اتحاد العمال الكويتي فراج العرادة أن نواب الأمة قد حنثوا بقسمهم بالحفاظ على مقدرات الشعب وذلك بموافقتهم على مثل هذا القانون في مداولته الأولى وهو قانون تعتليه شبهات دستورية ومخالفات على مختلف الأصعدة مبينا أن عمال الكويت جميعا رافضين قانون الخصخصة قطعيا ومطالبا مختلف أطياف الشعب الكويتي بالضغط على النواب لرفض القانون واغلاق باب الحديث فيه لما له من سلبيات خطيرة على مستقبل الأجيال والوطن على حد سواء.

ومن جانبه أكد رئيس اتحاد عمال البترول عبدالعزيز العجمي أن خطة التنمية وقانون الخصخصة ظاهرهما رحمة وباطنهما محرقة وتصفية للبلد لصالح مجموعة من المتنفذين والقطاع الخاص عالة على البلد والحكومة حاضنة له لذلك نطالب نواب الامة بتفعيل أدواتهم الدستورية ضد الوزراء لأن هناك خطوط حمراء يجب ألا يتعداها أحد بقانون الخصخصة موجها رسالة الى نواب الأمة فحواها «أن الشعب هو من أوصلكم الى هذه الكراسي وهو قادر على أن ينزلكم منها في حال الموافقة على هذا القانون ولا تقربوا من جميع القطاعات الحيوية في البلاد» ورسالة أخرى الى الحكومة تنص على أن المواجهة حتمية في حال الاقتراب من القطاع النفطي «وآخر الدواء الكي».

الصالح العام

وقال الناطق باسم الحركة السلفية فهيد الهيلم نحن نحترم على المستوى الشخصي أعضاء الحكومة لكننا نختلف معهم اداريا خصوصا في تغليب الصالح الخاص على الصالح العام فقانون الخصخصة مرفوض والمادة 152 لم تبح التنازل عن ثروات الأمة من خلال تفويض الشركات الخاصة، والحكومة لها سوابق في (كروتة) المال العام مبينا أن هذا القانون سوف يعمل على تقسيم البلاد الى طبقتين (أغنياء وفقراء) وأشار الهيلم الى أن رئيس الوزراء ووزراء الدفاع والداخلية والبلدية استجوبوا على قضايا مال عام في حين استجوب وزير الاعلام على ضرب النسيج الاجتماعي وثلاثة أرباع أعضاء الحكومة مهددون بالاستجواب فكيف تؤتمن هذه الحكومة على المال العام؟

ووصف الناطق الرسمي لحزب الأمة محمد العجمي القانون بأنه (خسخسة) لا خصخصة ونهبوية لا تنموية محذرا من أن هناك غزوا داخليا للبلاد من بعض السفهاء والحكم الشرعي للسفيه عندما يبدد ثرواته هو الحجر عليه والمؤسسة التشريعية اعتراها الفساد بسبب المؤسسة التنفيذية لذلك نسال القضاء هل يجوز الحجر على الحكومة قانونا لسفهها؟ ومعلنا المطالبة بحكومة منتخبة وليست معينة غير مسؤولة تفتك بالثروات والوحدة الوطنية والنسيج الاجتماعي وتبدد الثروات. وقال ممثل الحركة الدستورية أسامة الشاهين ان المادة 152 من دستور 1962 تقول ان كل التزام باستثمار مورد من موارد الطبيعة أو مرفق عام يجب أن يكون بقانون ولم تحدد مرافق أساسية وثانوية كما يقول البعض بل شملتها جميعا مستغربا الحماس النيابي لهذا القانون ووجهة نظر بعض النواب الذين كانوا يمجدون الحكومة قبل أيام واليوم يروجون الدعاية للخصخصة بقول ان أداء الوزارات سيئ مشيرا الى ان الجو السياسي والنيابي والاعلامي والاقتصادي لا يناسب الخصخصة تماما وان كان لابد منها فمن خلال قوانين واضحة فومراعاة الوطن والمواطنين. وكشف المحامي ثامر الجدعي عن تحرك مجموعة من المحامين بصورة سريعة لبيان مثالب قانون الخصخصة الذي تعتريه مخالفات للدستور وللاتفاقيات الدولية ومن يوافق عليه من النواب عليه علامة استفهام كبيرة والشعب الكويتي سوف يقول كلمته لتجار الجشع والطمع ذوي الفكر الاستحواذي على ثروات البلاد والقضاء الشامخ موجود ونحن جاهزون لمقاضاتكم.

جانب من حضور الندوة (متين غوزال)